

البحث القيم المعنون بـ «تطبيق الشريعة والتدرج فيها» لمؤلفه د.عبدالرحمن الجيران، يسלט الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بالرغبة في تعديل المادة الثانية أو أسلمة القوانين، ويناقش الطرق المثلى لتحقيق هذا الهدف السامي، مبينا النهج التربوي الرباني في التدرج بالأحكام الشرعية مع المكلفين. يبدأ البحث بالحديث عن شعار «تطبيق الشريعة» وهو شعار طالما رفع في أرجاء البلاد الإسلامية، وتعلقت به قلوب مليار مسلم ومسلمة، ولهم الحق في هذا، بل هذا من أوجب واجبات الإيمان، لقلوه تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما)، والأدلة في هذا الصدد كثيرة ومتواترة وواضحة بدلالاتها، لكن ينبغي أن نوضح قبل كل شيء أن مسألة تطبيق الشريعة تحتاج إلى ما يلي: الإخلاص لله تعالى والصدق في الامتثال، الاستعانة بالله وحده لتحقيق هذا الأمر وسؤاله العون والساد، الابتعاد عن الإثارة والتأجيج والمقاصد الأخرى المنافية للإخلاص لله وحده، ترك إثارة المسألة في وسائل الإعلام إذ إن المسألة لا ينبغي أن تثار هناك، سلوك الحكمة والتؤدة في هذا الصدد، الرجوع لأهل العلم الكبار المعروفين برسوخ أقدامهم في شريعة الله تعالى للاسترشاد بأقوالهم، التفريق بين المسائل التي تحتاج إلى تدرج والمسائل التي لا تحتاج إلى تدرج، العمل على إيجاد البديل قبل الشروع في إغلاق أي باب من أبواب معاملات الناس وأقضيائهم لأن الناس لا يعيشون في فراغ.

إعداد: م. ضاري محسن المطيري

أكد أهمية سلوك الحكمة والتؤدة بمشروع تطبيق الشريعة والابتعاد عن الإثارة والتأجيج في الإعلام الجيران: أحكام الإسلام تُؤخذ بجمالها دون تدرج في الانقياد .. أما الأوامر الشرعية فالتكليف متعلق بالاستطاعة



د.عبدالرحمن الجيران

والحكمة من التدرج هي ترويض النفوس على تقبل أحكام الله، والتمهل في استئصال العادات القبيحة المتأصلة في النفوس لاسيما العادات المتوارثة عبر قرون طويلة، وتخفيفا على الناس، تماشيا مع فطرة الإنسان التي تتطلب التعامل معها التزام التدرج لتغييرها وحسن الارتقاء بها، كما أن التدرج يتلاءم مع منحنى التغيير بشكل عام، إذ لا يمكن تغيير أوضاع المجتمعات لتتفق مع الشريعة إلا بأسلوب التدرج.

والحقيقة أن التدرج يشمل سنن الحياة كلها، فالحليب في ضرع الأم يبدأ خفيفا، وتزداد قوته الغذائية وكثافته مع نمو الطفل، والمعلم يتعدى تلاميذه المتدربين بأسهل المعلومات، ثم يتدرج بهم حسب نضوجهم العقلي وسموهم الفكري. وكذلك الأمم تتقلب كما يتقلب الأفراد في أطوار شتى، فمن الحكمة في سياستها وتشريعاتها، أن يصاغ ويختار لها ما يناسب حالها في الطور السذي تكون فيه، حتى إذا انتقلت منه إلى طور آخر لا يناسب ذلك التشريع الأول، كان لأمر أن يوجد لها تشريع آخر يتفق وهذا الطور الجديد، وإلا لاختل ما بين الحكمة والأحكام من الارتباط والإحكام.

كل الواجبات الشرعية يجب القيام بها بحسب استطاعة الإنسان، وفي سؤال مقدم للجنة الدائمة للبحوث والإفتاء حول هذه المسألة حيث جاء في السؤال: ما الفرق بين التدرج في تحريم الخمر والأمر بالجهاد، حيث إننا مطالبون بتأخر نهي في الخمر، ومطالبون بالاستطاعة في الجهاد؟

بعد اكتمال الدين واستقرار أحكام الشريعة بوفاء النبي ﷺ، فإن أحكام الإسلام تؤخذ بجمالها، ولا يجوز التدرج في الانقياد لأحكامها، كما كان ذلك في أول الإسلام، فالخمر مثلا يجب على كل مسلم أن يعتقد تحريم شربها ابتداء، ومن اعتقد غير ذلك - وهو عالم بتحريمها - فهو مرتد، لجدده ما هو معلوم تحريمه بالضرورة من دين الإسلام، وبالادلة الشرعية، وإجماع أهل العلم، أما الأوامر الشرعية فإن التكليف بها في الإسلام منوط باستطاعة المكلف، فلا يجوز على المكلف من الأعمال ما لا يقدر عليه، أو يسبب له مشقة وحرجا، وكل مسألة بحسبها، فالجهاد مثلا وجوبه على الشخص، وكذلك وجوبه في الأحوال العامة، كل

ذلك على درجات حسب البواعث والأحوال، ولا يقال إن هذا من باب التدرج في التشريع، وقد قال الله تعالى وصح عن النبي ﷺ أنه قال: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه.

ونلاحظ من كلام العلماء التفريق بين التدرج في التشريع وبين حال الإنسان وقت التطبيق وهذا كلام كبار العلماء واضح بحمد الله، والتدرج إنما يكون في التليغ ويؤيد ذلك حديث معاذ ﷺ حين أرسله الرسول ﷺ إلى اليمن، حيث قال: انك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فإن هم أطاعوا فأخبرهم أن عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة.. إلخ الحديث.

أما تطبيق الحدود فهذه تلتزم بالحال وتطبق على كل

مسلم ومسلمة بعد استكمال جوانب التقاضي وأركان الدعوى والشهود والإثبات كما هو معروف ومقرر في كتب القضاء الشرعي والتي عملت به الدولة الإسلامية قرونا متطاولة تقرب من الـ 14 قرنا من الزمان، بحمد الله ساد العدل فيها أرجاء البلاد الإسلامية ونعمت بضياء شريعة ربها، وإن كان تخلل هذا الوقت فترات فتت وظلم فهذه قسيلة ولا يقاس عليها بجانب العدل الإلهي في ظلال شريعة الله تعالى.

● الحكمة من التدرج في التشريع ● التخفيف والتيسير على الأمة وهذا من رحمة الله تعالى لأن إنزال الشريعة دفعة واحدة فيه مشقة وعنت على الناس والشريعة جاءت بنفي الحرج والمشقة. ● وترتيبهم على مهل: إذ إنه

من المعلوم أن التربية تحتاج إلى وقت وخاصة في الأمور الشاقة.

● عدم نفور الناس عن الدين: ويؤكد هذا المعنى ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: إنما نزل أول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا تاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام ولو نزل أول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندع الخمر أبدا ولو نزل لا تزنا لقالوا لا ندع الزنا أبدا لقد نزل بمكة على محمد ﷺ وإني لجارية لعب (بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر).

● الشعور بدوام معية الله تعالى والتأييد وتثبيت قلب النبي ﷺ، وفي ذلك يقول الحق سبحانه (وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك لخشيت به فؤادك ورتلتناه

ترتيلا). قال الفخر الرازي انه تعالى لو أنزل الكتاب جملة واحدة على الخلق لنزلت الشرائع بأسرها دفعة واحدة على الخلق، فكان ينقل عليهم لأجرم نزلت التكليف قليلا قليلا فكان تحملها أسهل، وأنه إذا شاهد جبريل ﷺ حلا بعد حال يقوي قلبه بمشاهدته فكان أقوى على أداء ما حمل وعلى الصبر على عوارض النبوة وعلى احتمال آذية قومه وعلى الجهاد فتجدد الوحي يشعر بدوام المعية والتأييد.

● مراعاة حال الزمان والمكان فالأولى مراعاة حال الأمة التي كانت تعيش في أياحة مطلقة، وحرية لا تعرف الحدود، فلو نزل دفعة واحدة، لكان في ذلك مشقة كونها تخالف ما تطاولت عليه العهود مما آلفه الناس.

● الإجابة عن الأسئلة التي تثار بعد كل مرحلة في التدرج، التي وثقها القرآن الكريم، منها الأسئلة التي كان يسألها الصحابة رضوان الله عليهم في فترات متباعدة، وكان الوحي ينزل مجيبا وموجها، وفي ذلك تلبية لحاجات المتلقين، فلو نزل القرآن دفعة واحدة لعدمت ملكة الاجتهاد، والتواصل بين المكلف ومصدر التشريع، ومن الحوادث التي أوردها الذكر الحكيم حادثة الإفك، وبعض الغزوات وأهم المواقف التي شهدتها كاسرى بدر، ومخالفة الرماة لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في أحد، وتحزب الأحزاب في الخندق، وإعجاب المسلمين بكرتهم يوم حنين، ووقائع غزوة تبوك وما صاحبها من مواقف المناقنين.

● ليس من مقاصد الشريعة في التدرج اليوم تعليم الناس الصلاة والصيام والحج والزكاة، فهذه مما يعلمه جمع المسلمين ضرورة لكن التركيز يكون على جوانب النقص في التشريعات التي يحتاج الناس إليها، والتي مازالت جهود أعداء الدين تسعى إلى تعجيلها وتعديلها. أما الذين يدعون إلى إقامة الشريعة دفعة واحدة، فندد عليهم بحديث النبي ﷺ «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تبغض إلى نفسك عبادة الله فإن المنة لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى». رواه البيهقي.

أطوار التشريع الإسلامي

قسم العلماء أطوار التشريع الإسلامي إلى 6 أدوار متعددة لكل مرحلة ما يميزها عن غيرها وهذا من باب تقريبها لطلاب العلم وغيرهم:

تطبيق الشريعة

في البلاد الإسلامية

من أوجب واجبات

الإيمان بأدلة

الوحيين المتواترة

والواضحة

نذكر الذين يدعون

لإقامة الشريعة دفعة

واحدة بحديث النبي

ﷺ «إن هذا الدين

متين فأوغل فيه

برفق ولا تبغض إلى

نفسك عبادة الله»

العلماء يفرقون

بين التدرج في

التشريع والتبليغ

وبين حال الإنسان

وقت التطبيق

يجب العمل على

إيجاد البديل قبل

الشروع في إغلاق

أي باب من أبواب

معاملات الناس

وأقضيائهم لأنهم

لا يعيشون في فراغ

● المرحلة الأولى: التشريع في حياة رسول الإسلام . ● المرحلة الثانية: التشريع في عصر كبار الصحابة (من سنة 11 إلى سنة أربعين هجرية). ● المرحلة الثالثة: التشريع في عهد صغار الصحابة ومن تلقى عنهم من التابعين.

● المرحلة الرابعة: تدوين السنة وأصول الفقه، وظهور الفقهاء الأربعة الذين اعترف الجمهور لهم بالإمامة والاجتهاد المطلق، الفقه المالكي الفقه الحنفي الفقه الشافعي الفقه الحنبلي. ● المرحلة الخامسة: القيام على المذاهب وتأييدها، وشيوع المناظرة والجدل من أوائل القرن الرابع إلى سقوط الدولة العباسية.

● المرحلة السادسة: دور التقليد، وهو يبدأ من سقوط بغداد على يد هولاكو إلى بداية القرن الهجري الماضي.

● المرحلة السابعة: دور التجديد، وقد بدأت نواته من بداية القرن السابع على يد شيخ الإسلام ابن تيمية ثم قوي بداية القرن الجديد على يد علماء من أمثال الشوكاني وغيره رحمهم الله.

أنواع التدرج في التشريع:

● تدرج زمني: أي أن الأحكام لم تنزل مرة واحدة بل هناك المتقدم منها والمتأخر.

● تدرج في أنواع ما شرع من أحكام: أي أن المسلمين لم يكلفوا بالأحكام مرة واحدا وإنما أخذوا بالرفق تيسيرا عليهم، ومن الأمثلة:

أ- الصلاة شرعت بداية بالغداة والعشي ثم جعلت خمس صلوات في اليوم والليلة. ب- الزكاة كانت ليس لها حد معين ثم عينت مقاديرها.

ج- الخمر لم تحرم في البداية ثم جاء تحريمها على مراحل، في البداية ذكر أضرارها، ثم النهي عن الصلاة في حالة السكر، ثم التحريم.

● تدرج بذكر الأحكام بشكل كلي ثم يأتي التفصيل بعد ذلك، التشريع الكلي جاءت أحكامه بشكل كلي ثم جاء التشريع المدين مفصلا للملكي.

في الختام، يقول جورج برناردشو «سيكون دين محمد هو الدين الذي يؤسس عليه دعائم السلام العالمي، والسعادة الإنسانية ويستمدد إلى فلسفته ونظامه في حل المعضلات وفك العقد والمشكلات في العالم، ولذلك يمكنني أن أؤكد نبؤتي قائلون: إن بوادر العصر الإسلامي الأوروبي قريبة لا محالة»

على أن الدعاء في القنوت يكون بما يناسب النازلة.

عن أبي هريرة قال «لأقربين صلاة النبي ﷺ فكان أبو هريرة صلاة الظهر وصلاة العشاء وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمله يدعو للمؤمنين ويلعن»، فهذا الحديث يدل على أن موضع القنوت في الصلاة بعد الركوع من الركعة الأخيرة في الصلاة المفروضة. وقد اشتمل حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما والصحابة أجمعين على إثبات قنوت الرسول ﷺ في صلاة الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قنت رسول الله ﷺ شهرا منتابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمله من الركعة الأخيرة يدعو على أحياءه من بني سليم على رعل وذخوان وعصية ويؤمن من

القنوت في طاعون عمواس ولا غيره فيقتنت لرفع تلك النازلة وهل محل القنوت الفجر خاصة أو الفجر والمغرب أو جميع الصلوات؛ ثلاث روايات. وقال ابن حزم رحمه الله «القنوت فعل حسن وهو بعد الرفع من الركوع في آخر ركعة من كل صلاة فرض الصبح وغير الصبح وفي الوتر فمن تركه فلا شيء عليه في ذلك، وهو أن يقول بعد قوله: «ربنا ولك الحمد» اللهم اهدي فيمن هديت وعافني فيمن عافيت... ويدعو لمن يشاء ويسميه باسمائهم إن أحب فإن قال ذلك قبل الركوع لم ينطل صلاته بذلك وأما السنة فالذي ذكرنا.

فهذه الأحاديث تسدل على مشروعية القنوت بسبب النازلة وإن موضعه بعد الركوع وأنه يكون مدة بحسب النازلة تنزل بالمسلمين فقد قنت رسول الله ﷺ مدة شهر يدعو على الذين قتلوا في صلاة المغرب والفجر كما يدل

الأخيرة من الصلوات الجهرية من الصلوات الخمس، ورجح أن موضع القنوت في النازلة بعد الركوع. وأما مذهب المالكية: وللقنوت معان ذكرها زين الدين العراقي رحمه الله في قوله: وللفقنوت أعد معانيه تجد مزيدا على عشر معاني مرضيه دعاء، خشوع، والعبادة، طاعة إقامتها، إقراره بالعبودية سكوت صلاة، والقيام، وطوله كذاك دوام الطاعة إليه القنبي فالقنوت يطلق على معان والمراد هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام، ومذاهب أهل العلم في القنوت هي التالية:

● مذهب الحنفية: يقنت في صلاة الوتر في جميع السنة ولا قنوت في شيء من الصلوات سوى الوتر ويقنت فيه بعد الركوع قبل الركوع، وذكر الطحاوي رحمه الله: أنه لا بأس بالقنوت إذا وقعت فتنة أو بلية.

● مذهب المالكية: يقنت في صلاة الوتر في جميع السنة ولا قنوت في شيء من الصلوات سوى الوتر ويقنت فيه بعد الركوع قبل الركوع، ويكره القنوت في غير الوتر إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون لأنه لم يثبت

مضر مخالفون له». أخرجه البخاري ومسلم.

والحديث يدل على مشروعية الدعاء للنازلة تنزل بالمسلمين، وللقنوت معان ذكرها زين الدين العراقي رحمه الله في قوله: وللفقنوت أعد معانيه تجد مزيدا على عشر معاني مرضيه دعاء، خشوع، والعبادة، طاعة إقامتها، إقراره بالعبودية سكوت صلاة، والقيام، وطوله كذاك دوام الطاعة إليه القنبي فالقنوت يطلق على معان والمراد هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام، ومذاهب أهل العلم في القنوت هي التالية:

● مذهب الحنفية: يقنت في صلاة الوتر في جميع السنة ولا قنوت في شيء من الصلوات سوى الوتر ويقنت فيه بعد الركوع قبل الركوع، وذكر الطحاوي رحمه الله: أنه لا بأس بالقنوت إذا وقعت فتنة أو بلية.



الداعية حاي الحاي

من السنن النبوية المؤكدة في هذه الأيام العصبية التي تمر على إخواننا في سورية من تقتيل وتنكيل وحصار «قنوت النوازل»، وفيما يلي إشارة موجزة لأهم أحكام «قنوت النوازل»، بقلم الإمام والخطيب بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الداعية حاي الحاي:

● القنوت للنازلة يشترع في الصلوات الخمس بعد الركوع في الركعة الأخيرة وأكثر ما كان يقفله في صلاة المغرب والفجر يقنت ويرفع يديه ويدعو بما يناسب حال النازلة.

● عن أبي هريرة ﷺ «كان رسول الله ﷺ حين يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد يدعو لرجال فيسميهم بأسمائهم فيقول اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين، اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف، وأهل المشرق يومئذ من

أشار إلى أن «قنوت النوازل» يشرع في الصلوات الخمس بعد ركوع الركعة الأخيرة ويتأكد بالمغرب والفجر

الحاي: على الإمام تجنب الإطالة المفرطة والسجع في الدعاء

● مذهب المالكية: يقنت في صلاة الوتر في جميع السنة ولا قنوت في شيء من الصلوات سوى الوتر ويقنت فيه بعد الركوع قبل الركوع، ويكره القنوت في غير الوتر إلا أن ينزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون لأنه لم يثبت